

الفساد والتناحر الطائفي وراء أخطر أزمة اقتصادية في لبنان

الفسل في تقليص الإنفاق أدى إلى إجماع المانحين عن تقديم الدعم



صرخة في وجه الفساد

على المكالمات عبر واتساب. وفي ظل عدد كبير من المغتربين ونظام ضريبي منخفض يميل إلى صالح الأغنياء، كان فرض رسوم على الوسيلة التي يُبقي بها الكثير من اللبنانيين على اتصالهم مع أقاربهم كارتياحاً.

واندلعت احتجاجات حاشدة، بقيادة شباب محبط يطالب بتغيير شامل، ضد النخبة السياسية التي تضم العديد من أمراء الحرب الذين ازدهرت حالتهم بينما يعاني الآخرون.

وجفت تدفقات العملة الأجنبية وخرجت الدولارات من لبنان، ولم يعد لدى البنوك الدولارات الكافية لسداد أسواق المودعين الذين اضطفوا في طوابير خارجها، مما تسبب في أن تغلق أبوابها.

وانهارت العملة لتتزلزل من 1500 ليرة للدولار إلى سعر صرف عند ثمانية آلاف ليرة في السوق السوداء.

وتفاقمت المشكلات بفعل انفجار في مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس أسفر عن مقتل نحو 190 وتسبب في أضرار بمليارات الدولارات.

وفي الوقت الحالي تقود فرنسا جهوداً دولية لدفع لبنان إلى مكافحة الفساد وتنفيذ إصلاحات أخرى يطالب بها المانحون. ويحتاج لبنان بشكل حاسم إلى استئناف محادثات معقدة مع صندوق النقد الدولي.

لكن السياسيين والمصرفيين بحاجة إلى الاتفاق على حجم الخسائر الهائلة والخطة الذي وقع، حتى يستطيع لبنان تحويل الاتجاه والتوقف عن الإنفاق بما يفوق إمكانياته.

ونظراً لأن الليرة اللبنانية مربوطة بالدولار عند 1500 ليرة لأكثر من عقدين ويمكن مبادلتها بحرية في البنك أو عند ماكينة حساب المشتريات بالمناجر.

وتدفقت الدولارات مجدداً وواصلت البنوك تمويل فورة الإنفاق. وظل لبنان مضطرباً على الصعيد السياسي. وتركت الأطراف المتناحرة البلاد دون رئيس في معظم عام 2016.

ولكن مصرف لبنان المركزي، بقيادة المصرفي السابق لدى ميريل لينش رياض سلامة الذي يتولى منصب حاكم المصرف منذ 1993، استحدثت عمليات "هندسة مالية"، وهي مجموعة من الآليات التي تقود إلى عرض عوائد مصرفية كبيرة للدولارات الجديدة.

وظهر تحسن التدفقات الدورية في ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية. وكان الأقل وضوحاً وبات يشكل الآن نقطة خلاف، ارتفاع الانزخات. وبحسب بعض الحسابات، فإن أصول البنك المركزي تعرضت للمحو وزيادة بفعل ما يدين به، لذا فإنه ربما كان يتكبد خسائر كبيرة.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت تكلفة خدمة ديون لبنان إلى نحو ثلث الإنفاق في الميزانية أو أزيد.

وحيث احتاجت الحكومة إلى كبح الإنفاق، تهاوى السياسيون بزيادة رواتب القطاع العام قبل انتخابات 2018. وتسبب إخفاق الحكومة في تنفيذ إصلاحات في إجماع المانحين الأجانب عن تقديم المليارات من الدولارات التي تعهدوا بها للمساعدة.

واشتعلت الشرارة النهائية للاضطراب في أكتوبر 2019 بفعل خطة لفرض ضريبة

للبنانيين الذين ذهبوا للبحث عن عمل في الخارج. وحتي خلال الأزمة المالية العالمية في 2008، كانوا يرسلون المال إلى وطنهم.

غير أن تحويلات المغتربين بدأت تتباطأ اعتباراً من 2011، إذ أدى التناحر الطائفي إلى المزيد من التصلب السياسي وانزلق معظم الشرق الأوسط، لاسيما سوريا المجاورة، في الفوضى.

ونأت الدول السننية المسلمة في الخليج بنفسها مع تزايد نفوذ إيران في لبنان عبر جماعة حزب الله التي تملك تسليحاً كثيفاً وشهدت قوتها السياسية نمواً.

تحويلات المغتربين بدأت تتباطأ منذ 2011، إذ أدى التناحر الطائفي إلى المزيد من التصلب السياسي

وتصاعد عجز الميزانية وازداد ميزان المدفوعات غوصاً في المنطقة السلبية، إذ أخفقت التحويلات في أن تضاهي الواردات التي تشمل كل شيء من السلع الأساسية إلى السيارات الفارهة.

واستمر ذلك حتى 2016، حين بدأت البنوك تعرض أسعاراً فائدة استثنائية للودائع الدورية الجديدة وحتى أسعار الفائدة استثنائية على نحو أكبر للودائع بالليرة اللبنانية. والدولار عملة مقبولة بشكل رسمي في الاقتصاد الدولار. وكان المدخرون يحصلون على عوائد ضعيفة في أماكن أخرى من العالم.

كشفت تحاليل وتقارير أن مكان الخلل في الاقتصاد اللبناني بدأت بعد الحرب الأهلية نتيجة النخب الفاسدة التي تولت إعادة الإعمار، لتمتد إثر ذلك إلى ارتباك في الهندسة المالية للبنك المركزي، فضلاً عن فوضى الإنفاق الكبيرة التي قوضت مقدرات البلد المالية وأدخلته في أفاق تضخم الدين في موارزاته.

بيروت - دخل لبنان متاهة المعاناة مباشرة بعد أن راكمت الحكومات المتعاقبة الديون في أعقاب الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990، حيث لم يكن هناك أي مؤشر يذكر على ترشيح الإنفاق فاصبت البنوك، ذات الأهمية المحورية بالنسبة للاقتصاد القائم على الخدمات، بحالة من الشلل.

وتبعاً لذلك تم الحؤول بين المودعين وحساباتهم الدورية، حيث أبلغوا بانهم لا يمكنهم الحصول على أموال إلا بقيمة أقل. وانهارت العملة مما دفع قطاعاً كبيراً من السكان نحو الفقر.

وأرجعت تحاليل وتقارير اقتصادية لروبيرز انهيار لبنان المالي منذ 2019 إلى أمرين وهما تقويض الفساد وسوء الإدارة لرؤية إعادة إعمار بلد كان يعرف يوماً ما بسويسرا الشرق الأوسط.

وتقول التقارير إن النخب الطائفية عمدت إلى الاقتراض مع عدم وجود قيود تذكر على ذلك.

وفي وسط العاصمة بيروت، التي كانت الحرب الأهلية قد مرمتها، تقف ناطحات سحاب من تصميم معماريين عالميين ومراكز تسوق مرتفعة تزخر بالمناجر التي تعرض منتجات لأشهر المصممين، والتي يُدفع لها بالدولار.

ولكن لبنان لا يملك شيئاً آخر يذكر للتعامل مع جبل من الديون يعادل 150 في المئة من الناتج المحلي، وهو أحد أعلى معدلات الدين في العالم، ولا يمكن لمطعات الكهرباء مواصلة إنارة البلد، والصادرات الوحيدة التي يمكن أن يعول عليها لبنان هي رأسماله البشري. وسلطت التقارير الضوء على كيفية وصول لبنان إلى هذا الحجم من الدين العام.

ويصف بعض خبراء الاقتصاد نظام لبنان المالي بأنه هرم بونزي بقواعد محلية، حيث يجري اقتراض أموال جديدة للسداد لدائنين قدامين. ويعمل هذا النظام حتى تنفذ الأموال الجديدة. لكن كيف وصل البلد الذي يبلغ تعداد سكانه ستة ملايين نسمة إلى هذا الوضع؟

بعد الحرب الأهلية، ضبط لبنان فاتره بإيرادات السياحة والمساعدات الخارجية وأرباح قطاعه المالي ومنح البلدان الخليجية، مما دعم البلد عن طريق تعزيز احتياطيات البنك المركزي. ولكن أخذ المصارف الأكرس موقوفة للدولار كان تحويلات الملايين من

شتاء سياحي قاس جراء كساد المنتجعات والمواقع الأثرية المصرية

فتح الحدود واستئناف الأنشطة لم يبدد مخاوف زيارة القاهرة

أفقد كورونا القاهرة زخم السياحة الشتوية حيث تسبب تقلص تدفق السياح في كساد كبير داخل المنتجعات والمواقع الأثرية ما دفع الدولة إلى التدخل من أجل حماية الوظائف لتخفيف الخسائر التي تكبدها العاملون في القطاع.

القاهرة - واصل تدفق السياح إلى مصر تسجيل تراجع كبير رغم محاولة السلطات النهوض بالقطاع عبر فتح الحدود واستئناف تشغيل الفنادق والمواقع السياحية في وقت تواصل فيه الأزمة الصحية استنزاف كامل مفاصل الاقتصاد العالمي.

ونقلت رويترز أن حول أهرامات الجيزة بمصر، كان القليل فقط من السياح يتجولون وسط إحدى عجائب الدنيا القديمة. واستمتع 12 شخصاً فقط برؤية أعمدة معابد الأقصر الشاهقة في اليوم الذي فتحت فيه المدينة للسياحة هذا الشهر. وفي منتجعات البحر الأحمر، بدأ عدد الزوار أقل بكثير من السنوات السابقة.

وحتى مع استئناف الرحلات الجوية الدولية وفتح المواقع السياحية وتراجع حالات الإصابة بفيروس كورونا في مصر، يقر مسؤولون وأصحاب فنادق ومرشدون سياحيون بأن موسم الشتاء الرئيسي الذي يبدأ في أكتوبر سيكون صعباً.

قد تكون هذه أنباء سيئة للاقتصاد. فالسياحة تمثل ما يصل إلى 15 في المئة من الناتج القومي المصري، وقال مسؤولون إن البلاد تخسر نحو مليار دولار شهرياً بعد إغلاق القطاع بالكامل تقريباً منذ مارس إثر تفشي جائحة كورونا.

ويقول مسؤولون مصريون إنهم يبذلون قصارى جهدهم لطماننة السياح على سلامتهم وتشجيعهم على زيارة البلاد على أمل أن يتعشش القطاع تدريجياً.

ومصر ليست وحدها التي تشهد تراجعاً في السياحة، لكن التراجع أحمق خسائر فادحة بالدولة التي لجأت إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض جديدة بقيمة ثمانية مليارات دولار هذا العام.

وقال سمير، وهو تاجر هدايا تذكارية يعمل بجوار الأهرامات منذ أكثر من 30 عاماً واضطر مؤخراً إلى بيع بعض ممتلكاته لسداد الرسوم المدرسية لابنه، "اعتدنا أن نرى نحو 50 حافلة هنا. الآن لا توجد أي واحدة منها".

وأضاف "قبل أسبوع كانت لدينا حافلة واحدة فقط مليئة بالروس. النقطوا بعض الصور وغادروا".

ومن المقرر افتتاح متحف ضخم بجوار الأهرامات العام المقبل، مما يزيد الحاجة إلى التعافي السريع في عام 2021.

ويتدفق الغربيون عادة إلى المواقع التاريخية والرمال الذهبية في مصر بين

وقال عمجي "أملنا أن نشغل العام القادم، من الممكن أن نشغل السياحة السنة القادمة".

وتحركت الدولة لحماية القطاع بتحويل طارئ، وسيتلقى أكثر من تسعة آلاف مرشد سياحي مسجل 500 جنيه (32 دولاراً) شهرياً على مدى أربعة أشهر حتى نهاية العام. وتطالب شركات السياحة بتمديد إعفاءات أقرتها الحكومة من بعض الرسوم.

وقال محمد عثمان، رئيس لجنة تسويق السياحة الثقافية بصعيد مصر وهو رجل أعمال يملك سفينة سياحية نيلية وفندقاً وشركة سياحية، إنه يامل في تلقي بعض الحجوزات في نوفمبر القادم.

وقال إن قرار إعادة فتح المقاصد السياحية الثقافية أرسل إشارة مهمة، مضيفاً "المهم بالنسبة لنا أن نعلن الفتح... واعتقد أن التدفق لن يتم في يوم وليلة".

وتراجعت حالات الإصابة بفيروس كورونا المسجلة رسمياً إلى أقل من 200 حالة يومياً من أعلى مستوياتها عند حوالي 1500 إصابة يومياً في منتصف يونيو.

الرباط - يؤكد خبراء بالمغرب أن تداعيات كورونا، كانت أشد قسوة على القطاع السياحي في المغرب ما دفع الحكومة إلى إقرار خطة تحفيز جديدة لفائدة العمال لتجاوز كيوه الوباء، حيث تأثرت هذه الفئات نتيجة إيقاف الأنشطة السياحية وإغلاق الحدود في وجه السياح.

وفي هذا السياق صادقت الحكومة المغربية، الخميس، على مشروع مرسوم بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعمال لديهم المصروح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤتمنين لدى الصندوق والمتضررين من تداعيات تفشي جائحة كورونا "كوفيد-19" في ما يتعلق بقطاع السياحة.



الفرغ يخيم على الأهرام

خطة تحفيز جديدة لقطاع السياحة المغربي لتجاوز تداعيات الوباء

والكونفيدرالية الوطنية للسياحة (نقابة مهنية) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (حكومي) يُعنى بتأمين العمال).

وأشار إلى أن الإجراءات السالف ذكره يهم كلا من مؤسسات الإيواء المصنفة، ووكالات الأسفار، وأصحاب النقل السياحي، والأجراء والمترجمين في إطار عقود الإدمج بالقطاع، إضافة إلى المرشدين السياحيين المسجلين بنظام الضمان الاجتماعي بموجب قانوني متعلق بالتغطية الصحية والاجتماعية للعاملين غير الأجراء.

وعلى المستوى المحلي تأثرت وضعية القطاع السياحي بمراكز بشكل كبير بالأزمة الناجمة عن كوفيد-19، باعتبار أن المدينة وجهة سياحية بامتياز على الصعيدين الوطني والاجتماعي بالقطاع السياحي من الدعم المالي، الممول من قبل الصندوق

وأشار وزير الشغل والإدمج المهني، في المجلس الحكومي، إلى أن القطاعات الفرعية المعنية تهم مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة، ووكالات الأسفار المرخص لها من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالسياحة، والنقل السياحي بالنسبة للأشخاص المرخص لهم من قبل السلطة المكلفة بالنقل، وفئات العمال المستقلين وهم المرشدون السياحيون.

وأعلن المغرب صرف تعويضات مالية للعاملين في القطاع السياحي الذي تضرر بسبب جائحة كورونا، كتعويض جزافي شهري ممول من الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا (حكومي) بمبلغ قدره 2000 درهم (217 دولاراً)، بعد توقيع اتفاقية ثلاثية الأطراف بين ممثلي الحكومة

استفادة العاملين بالقطاع السياحي من الدعم المالي من وكالات أسفار وأصحاب النقل السياحي والأجراء

والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عن تمديد أجل طلب استفادة كافة العاملين بالقطاع السياحي من الدعم المالي، الممول من قبل الصندوق